

الأمن اللغوي في وسائل الإعلام العربية وسبل تحقيقه: النموذج الجزائري

The Linguistic Security in The Arab Media and Ways to Achieve it: The Algerian model

يمينة زيفام¹

amina.zighem@univ-mascara.dz

4236-6090-0004-0009

تاريخ النشر: 2026/03/15

Received: 23/09/2025

تاريخ الاستلام: 2025/09/23

published: 15/03/2026

ملخص المقال:

أثرت التغيرات التي أحدثتها العولمة في إعادة هيكلة المجتمعات ودفعها للبحث عما يحفظ استقلالية هويتها الثقافية واللغوية، ويعد الإعلام أحد وسائل العولمة التي أحدثت منعطفًا في صناعة التاريخ وصورة عاكسة لثقافة ولغات الجماعات، ووسيلة مهمة في بسط هيمنة اللغات وتطبيق السياسات اللغوية. تهدف الدراسة للنظر في واقع الأمن اللغوي في الإعلام وسبل تحقيقه تبعا لآليات السياسة اللغوية، وذلك بالبحث في مظهرات الأمن اللغوي في وسائل الإعلام العربي بتوصيف اللغة الإعلامية، والنظر في السياسة اللغوية الإعلامية في ظل واقع التعدد اللغوي. أبانت الدراسة على أن تحقيق الأمن اللغوي في وسائل الإعلام هو أحد أهم مجالات تطبيقه، غير أن خيارات السياسة الإعلامية لم تكن دائما تخدم السياسة اللغوية وتتخذ في ذلك التجربة الجزائرية (منذ الاستقلال) نموذجا للبحث في كيفية تجسيد الأمن اللغوي الإعلامي ضمن معطيات مجتمع متعدد لغويا. **كلمات مفتاحية:** الأمن اللغوي، السياسة اللغوية، الإعلام العربي، التجربة الجزائرية.

Abstract:

The changes brought about by globalization have affected the restructuring of societies and pushed them to search for something that preserves the independence of their cultural and linguistic identity. The media is one of the means of globalization that has brought about a turning point in the making of history and a reflective image of the culture and languages of groups, and an important means of extending the dominance of languages and implementing linguistic policies. The study aims to examine the reality of linguistic security in the media and ways to achieve it based on linguistic policy mechanisms. It examines the manifestations of linguistic security in Arab media by describing the media language and examining media linguistic policy in light of the reality of multilingualism. And in this regard the Algerian experience (since independence) is taken as a model for research into how to embody media linguistic security within the data of a linguistically diverse society.

Keywords: Linguistic security; Linguistic policy; Arab Media; The Algerian experience.

مقدمة:

يتخذ الإعلام اليوم موقعا استراتيجيا في نقل المعلومة خاصة مع التطور التقني والمعلوماتي، بإيجاد بدائل اتصالية تغنيه عن التقليدية منها، غير أنه اللغة وسيلة الاتصال الأكثر تأثيرا ونجاحا، فاللغة تؤدي وظيفة الاتصال والإخبار والإعلان...، فهي العنصر المنجز والفعال في العملية الإعلامية، وعليه فالعلاقة بين اللغة والإعلام علاقة تأثر وتأثير خاصة مع اعتماد السياسات اللغوية على البعد الإعلامي للبحث عن سبل تحقيق الأمن اللغوي بعده أحد أهم الوسائل الإجرائية التي تمكن من تطبيق أهداف السياسات اللغوية. تطرح إشكالية البحث سؤالا رئيسيا مفاده: هل يمكن أن يحقق الإعلام الأمن اللغوي؟ والذي يتفرع إلى أسئلة ثانوية منها:

كيف يمكن للإعلام أن يحقق سلطة اللغة وأمنها في ظل سلطة الإعلام؟ وما هي سبل تحقيق السياسة اللغوية الإعلامية في ظل التعدد اللغوي؟

يهدف البحث للكشف عن إشكالية أمن اللغة العربية في وسائل الإعلام، وسبل تحقيقه في ظل التعدد اللغوي، بتتبع مخرجات الظاهرة اللغوية الإعلامية بالنظر لآليات السياسة اللغوية. استدعت الدراسة المنهج الوصفي والإجراء التحليلي لتحليل المعطيات، وذلك من خلال:

توصيف مسألة الأمن اللغوي والسياسة اللغوية في علاقتهما بالإعلام.

البحث في توظيف اللغة الإعلامية، تبعا لمخرجات سلطة اللغة وسلطة الإعلام في ظل التعدد اللغوي.

طرح تجربة الجزائر التي عملت على تطبيق سياسة لغوية إعلامية منذ الاستقلال، سعت فيها لتحقيق أمنها اللغوي.

الأمن اللغوي والإعلام

1.2 الأمن اللغوي والسياسة اللغوية:

عرف مصطلح الأمن اللغوي نقلة نوعية عبر مراحل تطوره وتشكله من معناه التقليدي أي حماية الحدود الإقليمية والقصد طبعاً هنا الأمن العسكري، إلى معنى مركزي في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، ومن معاني الأمن اليوم "التحرر من مخاطر التهديد، أي السعي نحو الطمأنينة.. بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية (بوزيد، 2013، صفحة 25 27) وهكذا، انتقل المصطلح من مفهومه العسكري التقليدي، من معنى الحفاظ على الحدود الإقليمية والدولية إلى البحث عن سبل تحقيقه اجتماعيا وفكريا وثقافيا وسياسيا، وصولاً إلى البحث عن حماية اللغة، بعدها أحد أهم مقومات الأمم ومع بروز ما يعرف بالحروب والهيمنة اللغوية، أصبح مرتكزا للحفاظ على أمن وقيم الشعوب.

جاءت هذه النقطة التي عرفها المصطلح نتيجة دراسات لغوية سابقة ربطت الأمن باللغة، ويرجع الباحثون ظهور هذا المفهوم للمرة الأولى سنة 1966 في أعمال وليام لاووف، واستطاع العالم الاجتماعي بيار بورديو ربط ذلك بالطبقات الاجتماعية بين المتحدثين باللغة المحلية أو اللهجة والطبقات المستعملة للغة الرسمية المهيمنة. (بوزيد، 2013، صفحة 36) ظهر هذا المصطلح مع الدراسات اللغوية والاجتماعية، ولا سيما تلك التي اهتمت بدراسة التعدد اللغوي في المجتمعات الغربية أو ما يعرف بالأقليات اللغوية، وأيضا الدراسات المتعلقة

بالازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، وكنتيجة لهذه الطبقات اللغوية ظهر خلل لغوي اجتماعي يشير إلى وجود نوع من اللأمن اللغوي، فكان لا بد من الكشف عن أسبابه ووسائله للوصول إلى تحقيق أمن اللغة للمجتمعات.

تناولت الدراسات السوسiolinguistic الأمن اللغوي، بعده كما ذهب صالح بلعيد (بلعيد، 2015، صفحة 107) أنه "قوة القانون التي في يد السلطة لفرض ما جاء في الدستور، من الحماية اللغوية التي تعد بالنسبة للمواطن حماية هوياتية، فيشعر بالأمان عندما يسمع لغته يتلاغى بها في كل موقع...، وهناك يحس بالقيمة المضافة التي تعطيها اللغة الوطنية للفرد والانسجام الجمعي للسكان". يقتزن مفهوم التمكين اللغوي بالأمن اللغوي من خلال سن مختلف القوانين واتخاذ القرارات اللغوية التي تعد جزءا مهما وركنا أساسيا لتحقيق الأمن اللغوي، بحيث يحمي الهوية اللغوية للفرد ويمكنه من تجسيد الممارسة اللغوية في كافة أجهزة الدولة بما فيها التعليم والإدارة والإعلام والمحيط، مما يسمح بتحقيق الانسجام الجمعي والحفاظ على الهوية اللغوية للمجتمع.

يتعلق تحقيق الأمن اللغوي بمدى تعميم استعمال اللغة الأم واعتزاز الناطقين بها، كما يتحقق من خلال جملة من الوسائل التي تتخذها الدولة وفق معطيات المجتمع اللغوي ومتعلقاته، ويكون ذلك بوضع سياسة لغوية واضحة تكون فيها اللغة الأم محورها؛ وكل سياسة لغوية وليدة مشروع مجتمعي، ووليدة الكيفية التي يحدد المجتمع بها مستقبله ارتكازا على المؤسسات التي تتوفر له، ولا بد أن تستند هذه السياسة إلى مبادئ الهوية الثقافية الوطنية الشمولية، والتنوع الإثني/الحلي، وعالمية التقدم والمعرفة. (الفهري، 2003، صفحة 11) تبني خيارات السياسة اللغوية تبعا للعقيدة اللغوية للمجتمع وتنوعه اللغوي، والرؤية التي تتطلع لبلوغها ضمن المتطلبات المعرفية ومواكبة المستجدات منها بشكل مستمر. كما يرتبط نجاح السياسة اللغوية بمدى نجاح تفعيل إجراءات التخطيط اللغوي وتنفيذها.

2.2 دور الإعلام في الحفاظ على الأمن اللغوي:

أكسبت العولمة الإعلام سلطة، استمدتها من كون أن اللغة أداة اتصال تشكل عناصرها الوظيفية الإعلامية لوسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، يرى غازي (غازي، 2000، صفحة 111) أن الإعلام "أصبح سلطة كبرى في كل مجالات الحياة، وفي مقدمتها المجال اللغوي فكلما تطورت وسائله ازدادت أهميته للمجتمع من جهة وخطره على المجتمع من جهة أخرى". تعززت سلطة الإعلام تبعا لدورها البارز في توجيه الرأي العام والقضايا العامة وسياسات العالم، ونظرا لارتباط تحقيق الأمن اللغوي بتمكين اللغة في مختلف المجالات والمؤسسات بما فيها الإعلام، فإن سلطة اللغة وسلطة الإعلام تتسابقان لفرض الالتزام بوظيفة كل منهما بما قد يعمل على إخضاع الطرف الآخر لمنطقها، والتأثير فيها.

تعمل سلطة الإعلام في ظل العولمة التي كرس مفهوم الهيمنة بمختلف أبعادها على إخضاع لغات العالم للأحادية اللغوية التي تقوض لغات العالم وتخضعها للهيمنة اللغوية، فتصبح اللغة ضعيفة لاستلابها سلطتها وعدم تمكينها من أداء وظيفتها التواصلية الإعلامية، فيصيب اللغة نوع من الدخيل والهجين اللغوي وازدواجية لغوية تشوه اللغة وتفقد سلطتها اللغوية التي اكتسبتها بنص الدستور والقانون. ونجد سلطة اللغة التي تعمل على إخضاع الإعلام لنظامها وقواعدها بما يساهم من تمكين اللغة من ممارسة وظيفتها الإعلامية بشكل كامل، فممارسة قوة اللغة التي اكتسبتها بنص الدستور والقانون هي التي تمنحها سلطة تحقق بها أمنها اللغوي في ظل الهيمنة اللغوية. وأمام هذا التصادم بين سلطة اللغة التي تسعى لتمكين استعمالها بصورة نموذجية، وبين قوة سلطة الإعلام التي تسعى لفرض منطقها وتذليل اللغة لتحقيق أهدافها، فإن العربية تواجه عدة تحديات عند أداء وظيفتها الإعلامية وفق النظام اللغوي السليم لتحقيق أمنها اللغوي في وسائل الإعلام. وهذا ما يدفع للبحث عن تجسيده سواء على مستوى: أمن اللغة الإعلامية أو على مستوى أمن وظيفتها الإعلامية.

تسعى السياسات اللغوية لتنمية اللغة مع الحفاظ على ذاتها ونظامها وفصاحتها، وقد ساعدت وسائل الإعلام المتكاثرة على تنمية اللغة لكن هذه التنمية انزاحت إلى الجانب السلبي بدلا من الإيجاب، بتوليدها مفردات وتراكيب لغوية مليئة بالخروج عن قوانين اللغة وأنظمتها المعهودة، ذلك بسبب غياب التخطيط السليم لعملية الاتصال، فكثير مما يقال أو يثبت أو يكتب لا يحمل إلا أنماطا لغوية مليئة بالأخطاء النحوية واللغوية زيادة على خلوه من أهداف محددة. (هادي، 2010، صفحة 172) يساهم الإعلام في تحديد المسار اللغوي سواء بتعميم استعمالها وتنميتها بما تنشره في وسائل الإعلام المقروءة والسمعية والمرئية، أو بتشويهها ونشر هجين لغوي أو اللغات الأجنبية. أصبحت لغة الإعلام تستسيغ ألفاظا وتراكيبا غريبة عن النظام اللغوي، بدلا من توظيف مفردات ومصطلحات نابعة من العربية سواء بالاشتقاق أو الترجمة أو التعريب؛ حيث أسهمت اللغة الإعلامية في تطوير العربية عن طريق الكسب الخارجي أي ما يترسب إليها من لغات أخرى عن طريق الترجمة البرقية، ثم يتأصل فيها، ويصبح جزءا ثابتا منها إضافة إلى كونها متجهة إلى الوضع اللفظي والمجازي والاشتقاق الاسمي. (الجزائرية، صفحة 73) ما ينتقل إلى العربية عن طريق الترجمة البرقية لا يصب في تنميتها، وإنما إلى تحريفها وتقليص انتشارها، وعليه ينبغي إسناد العملية لأهل الاختصاص من مترجمين ولغويين، وتفعيل دور الهيئات اللغوية بما فيها المجامع اللغوية أو إنشاء هيئات لغوية إعلامية تهتم بترجمة المفردات وصناعة اللغة الإعلامية.

ترتبط تهيئة اللغة الإعلامية بعملية التخطيط بما تقره الهيئات اللغوية وإلزامها به، لتصبح مرجعا عند توظيف اللغة الإعلامية. أكدت بناي (بناي، 2013، صفحة 203) أن "الحقيقة التي لا بد من ذكرها أن وسائل إعلامنا تعذب العربية كل يوم وكل دقيقة وكل ثانية وليس معنى الكلام السابق أن نطلب من الصحفي التحدث بلغة سبويه أو الخليل، وإنما المطلوب منه احترام قواعد اللغة وعدم الاستهانة بنظمها وتجنب التقصير في حقها بجعلها هجين بين اللفظ العامي والأجنبي." أصبحت اللغة الإعلامية تعرف نوعا من التحريف وشيوع اللحن والأخطاء النحوية، وركاكة الأساليب اللغوية، وكان لهذا الاختلال تأثيرا لفرضه وإدخاله حيز الاستعمال وانتقاله حتى إلى اللغة الأكاديمية.

ذهب بلعيد إلى أنه لا يمكن إنكار (بلعيد، 1995، صفحة 133 134) لما "لأجهزة الإعلام من تأثير على اللغة من حيث دخول أساليب جديدة لم تكن مألوفة في كلام العرب،.. وقد أجازت المجامع اللغوية لغة المحدثين والقياس عليها، باعتبار أن اللغة ملك لمن يستعملها، ولا مانع من قبول هذه الألفاظ: "سعر التكلفة/ مناورة/ التحديث/ التسبب/ التطبيع/ أمين عام الجامعة/... وتستعمل الصحافة خطبته بمعنى مخطوبة، مليئا بمعنى مملوء، ومزيجا بمعنى ممزوج، ورهيبا بمعنى مرهوب.. فقد أجاز المجمع المصري أمثال هذه المفردات والأساليب نظرا لرواجها من جهة، ومن جهة أخرى لاستعمالها من قبل أجهزة الإعلام التي كانت سببا في رواجها." للإعلام تأثير واضح في اكتساب اللغة لألفاظ وأساليب جديدة دون أي اعتبارات، سواء كان إضافة تساهم في تغذية العربية باستعمالات جديدة من شأنها توسيع حقلها اللغوي ومواكبة التدفق اللغوي العالمي، بإدخال ألفاظ ومصطلحات جديدة حيز الاستعمال ونشرها بعد الإعلام وسيلة تثقيفية وتعليمية موجهة لجمهور عريضة من مختلف الأعمار؛ أو يكون هذا الكسب اللغوي تشويه للغة العربية وإفقارها، بإدخال ألفاظ وأساليب لا تخضع لمعايير اللغة العربية ولا تعمل على تنميتها، يشير عابد (عابد، 2014، صفحة 59) إلى أنه "لم نكن نسمع قبل أربعين عاما الأخطاء الآتية وأمثالها، والتي أشاعتها بعض الصحف والإذاعات: (سوف لن أحضر، على الراغبين التواجد في الساعة كذا..، ألف مبروك..، إن هكذا أشياء غير مقبولة..)، حتى صار الجيل الناشئ لا يعيش في محيط لغوي سليم." أصبح الخطأ اللغوي الذي رسخه الإعلام وأدخله حيز الاستعمال في مختلف وسائله صوابا لدى النشء.

ما يصدره الإعلام العربي من رصيد لغوي بكل إيجابياته وسلبياته، أجبر الهيئات والمجامع اللغوية على قبول هذه المفردات والأساليب بالنظر إلى انتشار استعمالها، وكان الأحرى أن تفرض على الإعلام تحديد الألفاظ والمفردات والأساليب التي تكون ضمن معايير حيز

الاستعمال اللغوي الصحيح، ورفض كل ما دون ذلك. وهنا تبرز سلطة اللغة التي تفرض على الإعلام معايير نظامها، وإن كان الواقع معاكسا لذلك فقلما تفرض اللغة نفسها على الإعلام، وإنما الإعلام هو الذي يهيمن على اللغة، ويقتحم حرمة، وينال من مكوناتها ومقوماتها، فتصبح أمام عنفوانه وطغيانه، طيعة لينة، تسير في ركابه، وتخضع لإرادته، وتخدم أهدافه، ولا تملك إزاءه سلطة ولا نفوذا. (الجزائرية، صفحة 73) قوض الإعلام سلطة اللغة وأخضعها لقوانينه التي تولي اهتماما بشكل المادة الإعلامية، وإن كان على حساب خرق قواعد العربية وأساليبها.

جاء تدهور اللغة الإعلامية وخروجها في الكثير من الأحيان عن معايير العربية الفصيحة نتيجة التسامح اللغوي الذي اتسمت به لغة الصحافة، والذي نجم عن تقاليد معينة في استخدام اللغة التي تقدم بها الصحافة مادتها؛ فقد حملت ألفاظا، وتساهلت في قواعد اللغة، واعتمدت البساطة والإيجاز، وشاع فيها الخطأ، وأخذ بعض الصحفيين بالقول "خطأ مشهور أفضل من صواب مهجور" (بلعيد، 1995، صفحة 133) كل هذا التساهل في الإخلال باللغة، كان نتيجة غياب وعي إعلامي، وعدم وجود سلطة ضبط تقوم بمراقبة وتقويم أي تجاوز يمس الإخلال بنظامها.

لا ينفي الحديث عن الانحراف الذي تعرفه لغة الإعلام ما قدمه الإعلام بمختلف وسائله من دور التثقيف والتعليم وتهيئة العربية، والصحافة بصفة خاصة التي أبدعت في أمثال: الزمكانية/ أفرو أسوي/ الطريق السيار/ بوش-بلير/ الأشعة فوق البنفسجية/ أدار الجلسة بنجاح/ حيث يتواجد زميلنا في عين المكان/ توشك الحملة على مشارفها/ السلطات العمومية لا ترى مانعا/.. (بلعيد، 2011، صفحة 236) تلتزم هذه الأساليب والعبارات بنظام اللغة العربية وبخصوصية اللغة الإعلامية التي تتطلب الدقة والاختصار والوضوح والبساطة في تأدية رسالتها. كما تقيمت دور المجامع اللغوية في إنتاج ألفاظ ومصطلحات وإدخالها حيز الاستعمال، فكان لها الفضل في توسيع العربية للإلمام بالمستجدات اللغوية.

كان للمجامع اللغوية دورا في تأطير اللغة الإعلامية وتقديم تسهيلات لغوية تتوافق وطبيعة الرسالة الإعلامية، ومن الأمثلة عن ذلك جواز حذف همزة الاستفهام اكتفاء بالنبر وطريقة الأداء، أو بوضع علامة الاستفهام عقب الجملة، خروج (ماذا) عن الصدر، ففي الشواهد وجدت (فعلت ماذا؟).. خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها ويشيع قولهم: منزلك أين؟.. حذف تمييز (كم) الاستفهامية أو الخبرية: كم بقي في الشهر؟..، جواز دخول الألف و اللام على (كل) و(بعض) وجمهرة النحاة بمنعون ذلك..، دخول (إذا الشرطية) على الجملة الاسمية. (بلعيد، 1995، صفحة 136 137) وغيره مما أجازه مجمع مصر وإن كان في الكثير منه خروج عن الأصل اللغوي، بالإضافة إلى تقبله كل ما تنتجه لغة الصحافة من ألفاظ وأساليب وإن كانت خاطئة، متبعا في ذلك سياسة قبول كل ما هو متداول وشائع والبحث عن وضع لغة بسيطة ميسرة.

لم تذهب باقي المجامع إلى ما أسفر عنه مجمع مصر، فمثلا المجمع العراقي كما ذهب بلعيد (بلعيد، 1995، صفحة 138) "لم ينساق وراء هذه التجاوزات، فلقد استحدثت (عثرات الأقدام) لمراقبة الأخطاء التي يقع فيها الكتاب والأدباء..، حيث عدل كثيرا من لغة الصحافة وكان يراقبها باستمرار، حيث يؤكد دائما على معرفة أسرار اللغة العربية، كما يوصي على عقد دورات تدريبية للمذيعين في الوطن العربي للنطق السليم باللغة الصحيحة." تعد عملية إشراك المجامع اللغوية ضرورة، لتقنين لغة الإعلام وتحديد المباح والمحظور في ظل متطلبات لغة الإعلام، ومراقبة لغة الإعلاميين وتحسين الأداء اللغوي بعقد دورات تدريبية باستمرار للرفقي بلغة الإعلام العربي.

ينبغي أن يتوفر في الإعلامي عدة شروط تتعلق بسلامة لغته وطلاقة لسانه ليكون منبرا لنشر الفصحى، ومن ذلك أن تستخدم وسائل الإعلام في توعيتها الكلمات الفصحى، والعبارات سليمة التراكيب التي تجمع بين البساطة في التعبير، واحترام قواعد اللغة. وضرورة

وجود دائرة من المراجعين المدققين اللغويين ذوي الكفاءة...، يجب تقديم دروس تقوية للعاملين بالإعلام، يكون حضورها إلزاميا في مسائل العربية ونحوها وصرفها... إصدار نشرة بأهم الأغلاط الملحوظة، مع تصويبها وتعميمها على العاملين ليتم تلافيها. (عابد، 2014، صفحة 60).

يحتاج ذلك إلى توفير بيئة ملائمة لتكوين الإعلاميين، بوضع تخطيط لغوي يستند إلى اتخاذ قرار سياسي، والعمل على تنفيذه بتوفير كل الإمكانيات اللازمة بتخصيص ميزانية مالية للعملية، وإدراج أهل الاختصاص من لغويين وإعلاميين. وهكذا، نرى هذا التلازم بين لغة رصينة يقبلها الجمهور، وإعلام متطور يعمل على استعمال تلك اللغة، فالتلازم القائم بين طرفي معادلة لا يغيب طرف عن الآخر... ولهذا وجدنا أما تقيم وزارات خاصة بالإعلام، وأحيانا تربطها بالثقافة، بل نجد دولا أخرى تسميه (جهاز الإعلام) يعني هناك أرمادة كبيرة يلحق هذا الجهاز. (بلعيد، 2011، صفحة 237) خصصت بعض الدول عناية خاصة بالإعلام باعتباره منفذا لبلوغ أشراف العولمة ووسيلة أساسية لبسط سلطتها وهيمنتها اللغوية، وهذا ما نلاحظه من البث الإعلامي الضخم الذي وصلت إليه الإنجليزية في نشر لغتها عبر مختلف الوسائل الإعلامية.

تقودنا هذه التجارب إلى إدراك الدول ووعيتها بمدى أهمية تمكين نشر لغاتها والحفاظ على أمنها سبيلا في إنتاج لغة قوية تتصدى لكل دخيل، بل أصبحت تفرض أبجديتها على اللغات الضعيفة لإزالتها وإضعاف وجودها مما يفسح المجال لتمكين هيمنتها؛ وخصصت لهذا الأمر أموالا ضخمة (جهاز الإعلام) الذي أصبح معيارا للحضور السياسي والثقافي في العالم؛ ولمواجهة الأمر سعت الدول لتدارك ذلك، فمثلا فرنسا عملت على ذلك، حيث أشارت مجلة (لابل فرانس la bel france) التي تصدر عن وزارة الخارجية الفرنسية إلى أهمية وسائل الإعلام والاتصال في تعزيز دور فرنسا عالميا، وسط المنافسة التي تتقدم في هذا المجال يوما بعد آخر، غير أنها عدت البث السمعي البصري الفرنسي الموجه إلى الخارج مكمنا للضعف في السياسة الخارجية الفرنسية التي تعد الدعم الأول للفرانكوفونية. (الزبيدي، 2010، صفحة 77) لقد ساعد الإعلام على انتشار اللغة الإنجليزية عبر وسائل الإعلام التي لعبت دورا بارزا في دعم الانجلوفونية التي تحتاح العالم.

تعمل الفرانكوفونية -محاولة الحفاظ على مكتسباتها- على تقوية إعلامها الموجه للدول الفرانكوفونية بما فيها الدول الأفريقية، وتخصص ميزانية ضخمة للعملية بدعم الإعلام الناطق بالفرنسية؛ وفي ذلك يقول مناصرة (مناصرة، 2004، صفحة 384) "لقد أرادت فرنسا أن تجعل مستعمراتها السابقة أقطارا فرانكوفونية من خلال دعمها لوسائل إعلام هذه الدول، فمثلا إذاعة ميدي 1 المغربية بطنجة حصلت على دعم مالي فرنسي، وتقدر هذه المساعدات لسنة 2000م بمبلغ (248,4 ألف فرنك فرنسي) وتمتلك فرنسا 99% من أسهمها." كما تعمل على فتح قنوات خاصة ناطقة بالفرنسية لمجابهة الهيمنة الإعلامية الإنجليزية؛ وفي ظل هذه الجهود الغربية تبقى الجهود العربية ضئيلة في السعي لإقامة جهاز إعلامي عربي ضخم يكون نافذة على العالم لنشر العربية، ومع ذلك يوجد جهود من مثل قناة الجزيرة.

التعددية اللغوية في وسائل الإعلام العربية

تعد الثنائية اللغوية، والازدواجية اللغوية من بين أهم التحديات التي يواجهها الأمن اللغوي في وسائل الإعلام. تفاقم ظاهرة الثنائية اللغوية في وسائل الإعلام وتراجع العربية الفصحى فسح المجال لاستعمال العامية في الخطاب الإعلامي وفي هذه الظروف القاسية التي تمر بها العربية، نجد أن ممارسة العاميات وتشجيعها ودعمها في وسائل الإعلام بأنواعها، تشكل عنصرا أساسيا في السياسات الإعلامية واللغوية في جميع أقطار الوطن العربي. وفي هذا المقام يجدر بنا أن ننوه إلى الدراسة التي أجريت على دور الإذاعة في

الوطن العربي سنة 1999، والتلفزة سنة 2000م. مع اختيار إذاعة وقناة الأردن عينة للدراسة التي أفضت إلى أن اللغة العامية تحتل المكانة الأولى، وتستأثر بأطول الأوقات. (بلعيد، 2009، صفحة 84)

أصبحت السياسات الإعلامية تشجع العاميات في وسائل الإعلام خاصة المسموعة والمرئية (الإذاعة والتلفزة)، وتُغفل ضرورة استعمال العربية الفصحى التي ينص عليها القانون؛ والأخطر من ذلك انتقالها إلى المقروء منها، فلم تسلم الصحافة من اجتياح أعمدها لألفاظ وعبارات عامية تشوه صفحاتها، وتفتح المجال لدعاة العامية، فعلى السياسات الإعلامية واللغوية ضبط لغة الإعلام والمحافظة على أمنها. وذلك بتقنين استعمال العامية وحصرها في بعض البرامج التلفزية والإذاعية، وأن تكون عامية مهذبة أقرب إلى الفصحى، في حين أصبحت اليوم حسب رأي بلعيد (2009، صفحة 60) "محصورة في المسلسلات التاريخية وبعض نشرات الأخبار والقليل من البرامج التي لا تلقى رواجاً وتجاوباً من الجمهور، حتى البرامج الثقافية التي من المفروض أن تساهم في نشر وإثراء اللغة، أضحت تقدم بالعامية." انحصار الفصحى وتضييق مساحة استعمالها في البرامج التلفزية والإذاعية، سمح لانتشار العامية التي أصبحت لغة التلفزة والإذاعة في ظل تغييب اللغة الإعلامية الرسمية، خاصة مع التسامح اللغوي.

لا ترضي الخيارات السياسية الإعلامية اللغوية التي تصب في الرقي بالعربية الفصحى الكثير، لأنهم يجدون فيها إغلا في طلب الأمر الصعب، فالعاميات واللهجات المحلية هي المطلوبة في الإعلام على زعمهم، وينسى هؤلاء أن العامية واللهجات المحلية أنماط لغوية فوضوية لا تمتلك النظام الذي يكتب لها البقاء والتأثير الدائم. (هادي، 2010، صفحة 173) استند دعاة العامية إلى مبررات منها أن الفصحى صعبة على المتلقي العربي، ولا يمكن أن تصل إلى آذان كل فئات الجمهور العربي (أطفال وأمين)، وأنها لغة جامدة لا تواكب البرامج التلفزية والإذاعية في الكثير منها، وأن العامية هي اللغة التي تفهم من كافة أطياف المجتمع.. غير أن العاميات لا يمكن أن تمثل الأفكار والمفاهيم، ولا أن تساهم في الإبداع الإعلامي لقصورها، ولا يمكنها النهوض بالمجتمع في إطار مجتمع حضاري تمثله لغة مشتركة.

ينبغي على السياسات الإعلامية واللغوية التفكير خارج العاميات واللهجات، والسير نحو لغة مشتركة لجمهور إعلامي عربي واحد، بعيداً عن الصراعات اللغوية والجهوية التي أصبحت ميزة كل إذاعة أو قناة تلفزية، ففي البلدان التي تتعامل بأكثر من لغة واحدة، تجد الجهات المسؤولة صعوبة في تعميم الإعلام الجماهيري، أما في البلدان التي تتعامل بلغة قومية غالبية، فإن المشكلة تكاد تنحصر في أساليب الصوغ، وفي المضامين. ويكون لوسائل الإعلام الجماهيرية، دورها الفاعل، والواسع، عندما تنجح في استخدامها وسيلتها الأساسية التي هي اللغة. (جميل، 1986، صفحة 97) وبهذا، فإن التعدد اللغوي في وسائل الإعلام، وما ينجر عنه من صراعات يحول دون تحقيق إعلام هادف له دور في تعزيز نشر لغة جامعة موحدة، والرقي بالمجتمع لا يكون إلا باستعمال لغة راقية.

تعاين الدول العربية رغم امتلاكها للغة واحدة من حرب اللهجات المستعملة بين الإذاعات والفضائيات العربية، والتنافس المحموم لحيازة الريادة لنشر عامية هذه الإذاعة أو تلك الفضائية بين أكبر عدد من المستمعين أو المشاهدين، وقد نما هذا التلوث اللغوي بظهور المسلسلات والأفلام. (بناي، 2013، صفحة 203) حيث أصبحت القنوات تتسابق لدبلجة الأفلام والمسلسلات بلهجاتها المحلية لاستقطاب أكبر عدد من المشاهدين، بعكس ما كانت عليه في القرن الماضي حيث كانت لغة الدبلجة للأفلام والمسلسلات والبرامج الأجنبية والوثائقية بالعربية الفصحى، حتى أنه كان هناك إنتاج عربي لمسلسلات وأفلام وبرامج بالعربية الفصحى ونالت الريادة آنذاك؛ بعكس اليوم حيث نشهد تنافس اللهجات في الإنتاج التلفزي والدرامي والدبلجة والانتصار للهجة محلية بغية نشرها، فهذا التنافس التجاري الجهوي شوه المشهد اللغوي الإعلامي العربي.

يواجه الإعلام العربي مسألة "الازدواجية اللغوية"، حيث يعرف إلى جانب استعمال اللغة العربية توظيف لغة أخرى، ونجدها في لغة الصحافة باستعمال ألفاظ وعبارات أجنبية، وخاصة في الخطاب التلفزي والإذاعي، حيث نجد مذييعي ومقدمي البرامج يوظفون ألفاظا أجنبية فينتج عنه هجين لغوي في الخلط بين الفصحى والعامية واللغة الأجنبية، كما نجدها في بث البرامج والأفلام بلغتها الأصلية دون دبلجة والاقتصار على ترجمة الحوار المنطوق أسفل الشاشة أو ما يعرف بالسترجة، وهذا يساهم في نشر اللغة الأجنبية على حساب العربية الفصحى.

لا ننكر ظهور مجموعة من البرامج والمسلسلات على مختلف المستويات يقف وراءها فكر وتخطيط خلال السبعينات والثمانينات وظل بعضها يظهر ويختفي أحيانا، ووجدنا أثره إيجابيا في مجال الثقافة واللغة مثل مسلسل: "المناهل" و"ساندي بل"، والعبايد، ومسلسلات اللغة الفصحى الأخرى كالجوارح، والكواسر، والموت القادم إلى الشرق وغيرها، لكن مثل هذه المسلسلات والبرامج ندر في السنين الأخيرة فعاد إعلام الغرب غالبا ووراء ثقافة اللاتقافة واللاوعي (غازي، 2000، صفحة 113) كان لهذه التجربة في الإنتاج الدرامي والسينمائي الفصحى أثر إيجابي لو كتب لها الاستمرار، حيث كان هناك تدبب في إطلالتها نتيجة تدبب السياسات الإعلامية في الثمانينات التي بقيت متمسكة بتعريب المادة الإعلامية إلى غاية التخلي عنها، فلم نعد نجد مثل هذه الأعمال في التلفزة مع طغيان الإنتاج الإعلامي الغربي الذي أصبح وجه آخر للهيمنة اللغوية.

السياسة اللغوية الإعلامية (النموذج الجزائري)

يرتكز تحقيق الأمن اللغوي على وسائل تفرضها المعطيات اللغوية، ومن بين أهم الوسائل التي تطلبتها العربية لتحقيق أمنها اللغوي في الجزائر "التعريب"، وهنا التعريب لا نقصد به تعريب الألفاظ والمصطلحات ونقلها إلى العربية، وإنما نقصد به جعل العربية لغة الاستعمال في كافة مناحي الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الفكرية، والإعلامية؛ لتصبح العربية مرآة عاكسة للفكر والثقافة والهوية القومية، بتمثيلها كافة المؤسسات الحكومية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق فإن تعريب الإعلام يشكل عنصرا أساسيا لاستكمال عناصر تحقيق الأمن اللغوي، وسنخصص هذه الدراسة بالنموذج الجزائري الذي عرف بعد الاستقلال تحولات لغوية وثقافية وإيديولوجية كادت تؤدي إلى انحراف لغوي بعيدا عن الهوية العربية الجزائرية.

عرفت الجزائر احتلالا فرنسيا غاشما كاد يقضي على هويتها اللغوية والثقافية، محاولا طمس كل معالم الهوية العربية؛ فمنذ أن وطأ المحتل الفرنسي أرض البلاد راح يحارب اللغة العربية في كل مناحي الحياة الاجتماعية والفكرية والثقافية، وتم فرنسا الإعلام بشكل كامل. الحديث عن الصحافة آنذاك هو حديث عن الصحافة الفرنسية بالدرجة الأولى، واللغة العربية كانت مبعدة في هذه الصحائف، وأنشأت مجلة المرشد الجزائري "المونيتور ألبان" في يناير 1832م. وقد شجع دي بوسيه صحيفة المونيتور وأنشأ لها قسما باللغة العربية المكتوب بأسلوب ركيك لا يكاد يقرأ، وهو من الأساليب المعتمدة للتنفير من اللغة العربية لإقبال المثقفين بعدها على اللغة الفرنسية. (بوخاوش، صفحة 121) اعتمد المحتل سياسة الفرنسية في الصحافة، حيث كانت الفرنسية هي لغة الصحافة والإعلام، ولا وجود للعربية إلا في بعض الصحف التي سمح لها بالنشر بلغة عربية ركيكة تتخللها العامية، أما الصحف الناطقة بالعربية الفصحى كانت سريعا ما تصادر وتغلق خاصة التابعة لجمعية العلماء المسلمين. وبهذا اتبع المحتل سياسة تحارب نشر العربية الفصحى، وكان لهذه السياسة المنتهجة أبعاد تصعب من استقلال الجزائر اللغوي والثقافي الذي يعد شكلا آخر من أشكال الاحتلال ما بعد الاستقلال.

واجهت الجزائر وضعا صعبا، باختيار التعريب لاسترجاع سلطتها اللغوية، وذلك لحداثة استقلال وتكوين الدولة الجزائرية سنة 1962م، فكانت هناك انتقادات لخياراتها السياسية من داخل الجزائر ومن خارجها؛ أما من الخارج فمُنذ الأعوام الأولى للاستقلال والصحافة الجزائرية تتجه إلى مضاعفة نشاطها الفني والكمي عامة، إلا أنها تلاقي حربا تنافسية ضارية تشمل في واقع الأمر جميع أقطار المغرب العربي، وتشنها الصحف الفرنسية عبر البحر المتوسط إلى البلاد المغاربية عامة. (نازلي مومض، 1986، صفحة 139)

خلف المحتل إعلاما مفرنسا، ومن ذلك انتشار الصحف الفرنسية التي نافست الصحف العربية، غير أن خيار مبدأ التعريب فرض حظر العديد من الصحف الفرنسية المنتشرة في البلاد ومصادرتها وعلى رأسها الفجر والباريسي المتحرر والإنسانية الجديدة.. وابتداء من عام 1980 تقرر تعريب كل جرائد حزب جبهة التحرير والمجلات الصادرة عنه أو عن المنظمات الجماهيرية التابعة له. (نازلي مومض، 1986، صفحة 140) كانت هذه الخطوات الأولى نحو تعريب قطاع الإعلام، وإيجاد مساحة لانتشار الصحف العربية الموجهة للشعب الجزائري، وتشكيل الإعلام الرسمي الذي يعد العربية اللغة الرسمية له.

طُرِح خيار التعريب منذ فترة الكفاح المسلح هدفا يرحى بلوغه وتحقيقه مع الاستقلال، واتخذ لذلك تخطيطا انطلق من إيجاد مادة إعلامية عربية، وتمثلت آنذاك في الحصص الإذاعية والصحف العربية الصادرة من خارج القطر الجزائري، وكذا إيجاد وسائل بشرية بادرت في تكوينها (جمعية العلماء المسلمين) والبعثات العربية؛ وقد أشار السيد محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة 1959 (المجاهد 41، أول مايو 1959) أن لجوء الاستعمار إلى سياسة الاندماج مع طول العهد قد أضعفت من الوسائل البشرية في ميدان التعريب؛ لكن الثورة قد تمكنت من تهيئة الإطارات المعربة الكافية في ميدان الدعاية حتى تكون "باستطاعتنا أن نواجه حاجتنا بعد الاستقلال من الإطارات العربية اللازمة سواء كانت صحافية أو وثائقية. (بو القاسم، 2007، صفحة 112) كان لسياسة الفرنسة والاندماج التي اتبعتها المحتل الفرنسي تأثيرا في إيجاد وسائل بشرية معربة لتتولى تعريب الصحف، وإنشاء إعلام جزائري عربي بعد الاستقلال.

أما تشكل الوضع اللغوي الإعلامي أثناء الاستقلال، "كان المشهد الإعلامي الوطني في عام 1970، يبدو على الشكل الآتي: إلى جانب القلعتين المتمثلتين في وكالة الأنباء والإذاعة والتلفزة، توجد أربع يوميات وأسبوعية واحدة تابعة لوزارة الإعلام والثقافة، واحدة منها فقط باللغة الوطنية "الشعب" التي تصدر بالعاصمة والبقية باللغة الفرنسية، وعندما قرر مجلس الثورة والحكومة أن تكون سنة 1971 سنة التعريب، عمدت الوزارة إلى تعريب يوميتين هما: النصر عام 1972، والجمهورية عام 1976. (الإبراهيمي، صفحة 137) عرف تعريب قطاع الإعلام تأخرا مقارنة بالمجالات الأخرى، وظلت جل الصحف والبرامج الإذاعية والتلفزية باللغة الفرنسية إلى غاية مطلع الثمانينات.

سيطرت اللغة الفرنسية على وسائل الإعلام إلى غاية إقرار وزارة الثقافة والإعلام تعريب أجهزة الإعلام، حيث أصدرت أمرا لمقدمي البرامج التلفزيونية (الثقافية، والإخبارية والرياضية..) للتوقف عن تقديم تلك البرامج باللغة الفرنسية، وكان يوجد في التلفزيون أكثر من (10) معدي ومقدمي برامج، لا يعرفون اللغة العربية.. واستطاعوا في فترة لم تتجاوز (6 أشهر) أن يستأنفوا تقديم برامج باللغة العربية الفصحى. (بن نعمان، 1981، صفحة 543)

كان للقرار والإرادة السياسية الدور في فرض اللغة العربية، حيث تمكن معدي الأخبار والبرامج في فترة قياسية من تعريب برامجهم، وتجسيد خيار الحكومة؛ وهذا صد الباب أمام المشككين من الداخل والخارج على إمكانية تحقيق مبدأ التعريب واستمرارية تطبيقه، فالتجربة الجزائرية أكدت نجاعة التعريب في تحقيق الأمن اللغوي في مختلف وسائل الإعلام، بل وساهم الإعلام في التعليم، وفي ذلك يذكر الإبراهيمي (صفحة 138) "بادرت صحيفة الشعب بإصدار صفحات بالعربية المشكولة من أجل تيسير تعلم اللغة." للإعلام دور في نشر العربية كتابة وسمعا، وهو ما أعاد ألفة أصواتها وأبجديتها إلى الشعب الجزائري الذي غابت عنه لأكثر من قرن ونصف من الزمن.

لم يلغي العمل على تمكين اللغة العربية كل مكتسبات اللغة الفرنسية، بل ظل تواجهها قائما وإرثها الإعلامي محافظا على توازنه، على غرار ما يجب أن يكون بأن تظل صحيفة فرنكفونية على قيد الحياة على أساس أنها موجهة للقراء الأجانب، أما الخلفية التاريخية للمغرب العربي فقد جعلت الصحافة الفرنكفونية تتعايش مع الصحف باللغة الوطنية. (الإبراهيمي، صفحة 138) بقاء الصحافة الفرنكفونية بالتوازي مع الصحافة العربية وكأنها تمثل لغة ثانية رسمية، يوحى باختلال في السلم اللغوي.

لا يمكن تقزيم ما حققه الإعلام الجزائري في تحقيق هويته اللغوية، واسترداد الصوت العربي في وسائل الإعلام المقروءة والسمعية والبصرية، ومساهمته في تعميم استعمالها. كما حقق انجازات هامة حيث صنف في المراتب الأولى في العديد من المحافل الدولية، فقد أشار بلعيد (بلعيد، 2011، صفحة 245) "احتلت المراتب الأولى في الصحافة الإفريقية: الثانية (2) والخامسة (5) والسابعة (7) والعاشر (10) وهذا التصنيف صادر من مؤسسة أسترالية لها موضوعية دولية." كما ساهمت في تطوير الصحافة الرياضية، التي كان لها السبق والدور الفعال في إثراء قاموس الإعلام الرياضي.

عرف المشهد الإعلامي الجزائري تغييرا نوعيا وكما وذلك بعد عام 1989، حيث كانت الصحافة إلى نهاية الثمانينات تابعة لاحتكار الدولة، شأنها في ذلك شأن جميع وسائل الإعلام؛ وفي تلك الفترة كانت تعتبر كأنها جزء لا يتجزأ من مجال ممارسة السيادة الوطنية؛ فإن هذه الوصاية من جانب الدولة كانت مطابقة لطريقة التسيير السياسي للبلاد والقيادة الإيديولوجية التي يضطلع بها الحزب الواحد للمجتمع، وقد وضع ظهور التعددية الحزبية عام 1989 حدا لهذا الاحتكار. (بلعيد، 2011، صفحة 115) رغم سلبات احتكار الدولة للصحافة والإعلام كان لها إيجابيات فيما يخص ممارسة السيادة اللغوية، وهذا ما عكسه التلفزيون الجزائري من خلال البرامج التي كان يقدمها بالعربية الفصحى، ويحرص على بث كل ما هو عربي، إلا أنه مع ظهور التعددية الحزبية كانت نهاية احتكار الدولة للصحافة ووسائل الإعلام، وكذا التخلي عن مبدأ التعريب الذي فتح المجال لاستعادة الفرنكفونية لمساحتها في أجهزة الإعلام والسعي لتوسيعها.

انتشرت التعددية اللغوية مع الألفية الجديدة وانفتاح التعددية في وسائل الإعلام السمعية والبصرية والتي كانت بصورة غير صحيحة، حيث انتشرت الفرنسية بصورة أخرى إلى حد ما مع التوجه لاستعمال العامية واللهجات، ما جعل اللغة الإعلامية تعرف نوع من الهجين اللغوي وهو خليط من العربية والعامية واللهجات والفرنسية، وهذا ما نلاحظه على ألسنة المذيعين ومعدّي البرامج التلفزية والإذاعية من خلط العربية بالفرنسية وكذا العامية واللهجات، والتي لا بد من ضوابط فعلية تقننها ضمن اللغة الأولى.

تحتاج السياسة الإعلامية إلى تبني سياسة لغوية تساهم في هيكليّة تطبيقية لاستعمال الفصحى والعمل على تنمية الوظائف المشتركة وعناصر استخدامها، بإنتاج مسلسلات ومسرحيات تستهدف التثقيف العام ومحو الأمية. وهناك مجال آخر يجب التنبيه إليه.. ما تقدمه اللسانيات من فتوحات لغوية، كان علينا استثمارها في مجال تحسين الأداء اللغوي وأن يحصل تضافر جهود اللسانيين والإعلاميين في ابتداء السبل التطويرية كي تقدر العربية على الانخراط في النظم الآلية للصرف والإعراب وتحليل الدلالة والتدقيق اللغوي والإملائي.. (بلعيد، 2011، صفحة 257)

ينبغي التخطيط لسياسة لغوية تتمحورها لغة مشتركة، والعربية الفصحى هي الممثل الوحيد لها، وهو ما يحتاج إلى إيجاد مادة إعلامية عربية، والأمر بمس الإنتاج السينمائي والمسرحي والتثقيفي والتعليمي الإعلامي، وذلك باستثمار الوظائف اللغوية والإعلامية في تنمية المجتمع. كما يمكن استثمار ما يدره حقل اللسانيات من تطويع اللسان الإعلامي بإحداث تعاون مشترك، وتضافر جهود اللسانيين والحاسوبيين والإعلاميين لتحسين الأداء اللغوي على الحاسوب، والرقى بالإعلام الرقمي الذي حققت فيه لغات العالم تقدما تخلفت عنه العربية، وهذا تحد آخر تقف أمامه اللغة العربية لإثبات وجودها وإمكاناتها.

خاتمة:

يتخذ الإعلام اليوم أحد أهم معالم تجسيد الأمن اللغوي، وتطبيق إجرائي للسياسة اللغوية لتجسيد الممارسة اللغوية. لا زالت دواعي التأثير والتأثير بين اللغة والإعلام، تميل إلى سلطة الإعلام الذي جر اللغة إلى معايير الوظيفة الإعلامية دون مراعاة ضوابطها.

تكيف اللغة مع معطيات الوظيفة الإعلامية ضرورة على السياسات اللغوية وهيئتها النظر فيما يفرزه الإعلام من تراكيب وعبارات تتسم بالإيجاز والبساطة والدقة وضبطها وإدخالها إلى الاستعمال.

لا يمكن إغفال ما قدمته المجمع اللغوية حول اللغة الإعلامية، غير أنها تحتاج إلى إقرار مخرجاتها وتفعيلها في العملية الإعلامية.

يعزى ضعف لغة الإعلام إلى أسباب منها: إيجاز التعدد اللغوي في وسائل الإعلام بحيث غطى على استعمال الفصحى، في حين أن العربية هي اللغة الإعلامية الجامعة للإعلام العربي، فطغيان العاميات واللهجات أثر حتى على نطق الأصوات العربية بصورة صحيحة، فعلى السياسات الإعلامية واللغوية تقنين استعمال العامية بما يجعل انتشار الفصحى الأكثر استعمالاً.

أظهر النموذج الجزائري للسياسة اللغوية الإعلامية قوة القرار السياسي في ضبط لغة الإعلام والانتقال إلى استعمال العربية الفصحى وذلك رغم الوجود الطاغى للصحافة الفرنسية إبان الاستقلال الذي فرض تعددا لغويا بتعدد الخيارات اللغوية.

تؤكد السياسة اللغوية الإعلامية في الجزائر مدى أهمية إدراك فاعلية أمن لغة الإعلام لاستكمال السيادة والأمن اللغوي، فهي محطة لبث وترسيخ الانتماء والهوية اللغوية والثقافية.

يحملنا الوضع اللغوي في وسائل الإعلام الجزائرية والعربية بصورة عامة، إلى وجود نوع من الخلل في استعمال العربية الفصحى، وهو ما يعكسه الأخطاء اللغوية والخروج في الكثير من الأحيان عن معايير العربية الفصحى السليمة.

ما وصلت إليه اللغة الإعلامية في الوطن العربي يحتاج إلى وعي الحكومات العربية بخطورة الوضع في ظل العولمة التي تعد الإعلام أحد ركائزها والهيمنة اللغوية أحد وسائلها؛ وهو ما يستدعي تخطيط لغوي يراعي البيئة اللغوية الخاصة بكل منطقة ضمن سياسة لغوية واضحة تتبوأ فيها العربية السلطة الكاملة، وذلك بتسخير الإمكانيات المادية وتمكين الهيئات اللغوية من المشاركة وتنفيذ السياسة المنتهجة، واستحداث هيئات لغوية إعلامية تعمل على مراقبة وصناعة اللغة الإعلامية وإدخالها إلى الاستعمال وتقنين الهوية الإعلامية.

المصادر والمراجع:

- أحمد بن نعمان. (1981). التعريب بين المبدأ والتطبيق (في الجزائر و العالم العربي). الجزائر: أحمد زبانة.
- أحمد نازلي مومض. (1986). التعريب والقومية العربية في المغرب العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة القومية.
- الفاسي الفهري. (2003). اللغة والبيئة. الدار البيضاء: النجاح الجديدة.
- بومدين بوزيد. (2013). الأمن اللغوي والاستقرار الاجتماعي. الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية.
- زاهد غازي. (2000). العربية والأمن اللغوي. عمان الأردن: مؤسسة الوراق.
- سعد الله بو القاسم. (2007). تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة (1954-1962) (الإصدار 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- سعيد بوخاوش. الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسية في الجزائر. الجزائر: دار تفتيلت.
- صالح بلعيد. (2009). ضعف اللغة العربية في الجامعات الجزائرية. الجزائر: دار هومة.
- صالح بلعيد. (2011). في الأمن اللغوي. الجزائر: دار هومة.

- صالح بلعيد. (2015). اللغة الجامعة. الجزائر: مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.
- صالح بلعيد. (1995). اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة. الجزائر: ديوان المطبوعات.
- طالب الإبراهيمي. أحمد، مذكرات جزائري، هاجس البناء (1965-1978)، ج2، الجزائر: دار القصة.
- عز الدين مناصرة. (2004). لهويات والتعددية اللغوية، قراءات في ضوء النقد الثقافي المقارن (الإصدار 1). الأردن: دار مجدلاوي.
- فاطيمة الجزائرية. (بلا تاريخ). بين اللغة والإعلام. مجلة أقلام ثقافية، 73.
- كهينة بناي. (2013). خطر ضعف تواجد اللغة العربية في المعلوماتية، العربية في خطر، الجزائر: مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.
- محمد بوهادي عابد. (2014). تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري. الأردن: دار اليازوري.
- محمد جميل. (1986). اللغة ووسائل الإعلام الجماهيرية، اللغة العربية والوعي القومي (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- نحر هادي. (2010). اللغة العربية وتحديات العولمة. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- وليد الزبيدي. (2010). السياسة الفرنكوفونية والوطن العربي (الإصدار 1). الأردن: دار أسامة.

References:

- Aḥmad ibn Nu'mān. (1981). *al-Ta'rīb bayna al-mabda' wa-al-taṭbīq (fī al-Jazā'ir wa al-'ālam al-'Arabī)*. al-Jazā'ir : Aḥmad zbānh.
- Aḥmad Nāzī mmwḍ. (1986). *al-Ta'rīb wa-al-qawmīyah al-'Arabīyah fī al-Maghrib al-'Arabī*. Lubnān : Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-Qawmīyah.
- al-Fāsī al-Fihri. (2003). *al-lughah wa-al-bī'ah. al-Dār al-Bayḍā' : al-Najāḥ al-Jadīdah*.
- Būmadyan Būzayd. (2013). *al-amn al-lughawī wa-al-istiqrār al-ijtimā'ī. al-Jazā'ir : al-Majlis al-A'la lil-lughah al-'Arabīyah*.
- Zāhid Ghāzī. (2000). *al-'Arabīyah wa-al-amn al-lughawī. 'Ammān al-Urdun : Mu'assasat al-Warrāq*.
- Sa'd Allāh Bū al-Qāsim. (2007). *Tārīkh al-Jazā'ir al-Thaqāfī, marḥalat al-thawrah (1954-1962) (al-īṣḍār 1)*. Bayrūt : Dār al-Gharb al-Islāmī.
- Sa'īd bwkhāwsh. *al-isti'mār al-Faransī wa-siyāsāt alfrnsh fī al-Jazā'ir. al-Jazā'ir : Dār tftylt*.
- Ṣāliḥ Bal'īd. (2009). *ḍa'f al-lughah al-'Arabīyah fī al-jāmi'āt al-Jazā'irīyah. al-Jazā'ir : Dār Hūmah*.
- Ṣāliḥ Bal'īd. (2011). *fī al-amn al-lughawī. al-Jazā'ir : Dār Hūmah*.
- Ṣāliḥ Bal'īd. (2015). *al-lughah al-Jāmi'ah. al-Jazā'ir : Makhbar al-mumārasāt al-lughawī fī al-Jazā'ir*.
- Ṣāliḥ Bal'īd. (1995). *al-lughah al-'Arabīyah āliyatuhā al-asāsīyah wa-qaḍāyāhā al-rāhinah. al-Jazā'ir : Dīwān al-Maṭbū'āt*.
- Ṭālib al-Ibrāhīmī. Aḥmad, Mudhakkirāt Jazā'irī, Hājis al-binā' (1965-1978), j2, al-Jazā'ir : Dār al-Qaṣabah.
- 'Izz al-Dīn Manāṣirah. (2004). *lhwyāt wa-al-ta'addudīyah al-lughawīyah, qirā'āt fī ḍaw' al-naqd al-Thaqāfī al-muqāran (al-īṣḍār 1)*. al-Urdun : Dār Majdalāwī.
- Fāṭymh al-Jazā'irīyah. (bi-lā Tārīkh). *bayna al-lughah wa-al-I'lām. Majallat Aqlām thaqāfīyah, 73*.
- ahīnat bnāy. (2013). *khaṭar ḍa'f tawājud al-lughah al-'Arabīyah fī al-ma'lūmātīyah, al-'Arabīyah fī khaṭar, al-Jazā'ir : Makhbar al-mumārasāt al-lughawīyah fī al-Jazā'ir*.
- Muḥammad Būhādī 'Ābid. (2014). *taḥaddiyāt al-lughah al-'Arabīyah fī al-mujtama' al-Jazā'irī. al-Urdun : Dār al-Yāzūrī*.
- Muḥammad Jamīl. (1986). *al-lughah wa-wasā'il al-I'lām al-Jamāhīrīyah, al-lughah al-'Arabīyah wa-al-wa'y al-Qawmī (al-īṣḍār 2)*. Bayrūt : Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah.
- Nahr Hādī. (2010). *al-lughah al-'Arabīyah wa-taḥaddiyāt al-'awlamah. al-Urdun : 'Ālam al-Kutub al-ḥadīth*.
- Walīd al-Zubaydī. (2010). *al-siyāsah al-Frānkufūnīyah wa-al-waṭan al-'Arabī (al-īṣḍār 1)*. al-Urdun : Dār Usāmah.